



المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات

Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal (EIMJ)

العدد الرابع والتسعون - شهر (4) 2026

Issue 94, (4) 2026

ISSN: 2617-958X

التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي

Geopolitical Competition between China and the United States in the South China Sea

إعداد الباحثة : أسماء حسن السهلي

تحت إشراف : د . شاهر زكريا

2026

Abstract

This study examines the geopolitical competition between the United States and the People's Republic of China in the South China Sea as one of the most significant manifestations of structural transformation within the international system in the twenty-first century. The strategic importance of the region stems from its pivotal location linking the Pacific and Indian Oceans, through which nearly one-third of global trade transits, in addition to its substantial reserves of oil, natural gas, and maritime resources. These characteristics have positioned the South China Sea as a central arena where regional and global interests intersect and compete.

The research problem centers on assessing the extent to which this competition has contributed to strengthening the military, political, and economic dimensions of power for both China and the United States, and how this dynamic has affected the regional and international balance of power. The study adopts a descriptive-analytical approach and draws upon neorealism as its theoretical framework, given its emphasis on the anarchic nature of the international system and the absence of a central authority. Within such a structure, major powers are driven to maximize their capabilities in order to ensure national security and safeguard vital interests.

The findings indicate that China has pursued a comprehensive strategy combining hard power and economic influence. This includes the construction of artificial islands, the development of anti-access/area denial capabilities, and the expansion of economic networks through the Belt and Road Initiative, all aimed at consolidating maritime influence and transforming sovereignty claims into enduring strategic realities. Conversely, the United States has adopted a balancing strategy centered on reinforcing regional alliances, upholding the principle of freedom of navigation, restructuring global supply chains, and employing economic and institutional pressure tools to counter China's growing influence.

The study concludes that competition in the South China Sea extends beyond a limited maritime dispute; rather, it represents a broader struggle over shaping the rules and structure of the emerging international order. While China seeks to recalibrate the distribution of power in accordance with its rise, the United States endeavors to preserve its leadership position and prevent the emergence of a unipolar regional order in the Indo-Pacific. Consequently, the South China Sea serves as a microcosm of the evolving dynamics of power within the contemporary international system.

Keywords

South China Sea, Geopolitical Competition, United States, China, Balance of Power, Neorealism.

المُلخَص

تناول هذا البحث التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في بحر الصين الجنوبي، بوصفه أحد أبرز مظاهر التحوّل في بنية النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين. تنبع أهمية المنطقة من موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين المحيطين الهادئ والهندي، ويمر عبره ما يقارب ثلث التجارة العالمية، فضلاً عن احتوائه على احتياطات معتبرة من النفط والغاز والثروات البحرية، الأمر الذي جعله ساحة مركزية لتقاطع المصالح الدولية والإقليمية.

تتمثل إشكالية البحث في تحليل مدى إسهام هذا التنافس في تعزيز أبعاد القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة، وانعكاس ذلك على ميزان القوى الإقليمي والدولي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى نظرية الواقعية الجديدة لتفسير سلوك الدول الكبرى في ظل نظام دولي فوضوي يفتقر إلى سلطة مركزية عليا، حيث تسعى الدول إلى تعظيم قدراتها لضمان أمنها القومي وحماية مصالحها الحيوية.

وقد أظهرت النتائج أن الصين تبنت استراتيجية متكاملة تقوم على الدمج بين القوة الصلبة والقوة الاقتصادية، من خلال بناء جزر صناعية، وتطوير منظومات منع الوصول، وتعزيز شبكاتها الاقتصادية عبر مبادرة الحزام

والطريق، بهدف ترسيخ نفوذها البحري وتحويل المطالب السيادية إلى واقع ميداني دائم. في المقابل، اعتمدت الولايات المتحدة على استراتيجية موازنة النفوذ عبر تعزيز التحالفات الإقليمية، وتكريس مبدأ حرية الملاحة، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، إلى جانب توظيف أدوات الضغط الاقتصادي والمؤسساتي.

ويخلص البحث إلى أن التنافس في بحر الصين الجنوبي لا يُختزل في نزاع بحري محدود، بل يُمثل تجسيداً لصراع أوسع حول إعادة صياغة قواعد النظام الدولي، حيث تسعى الصين إلى إعادة توزيع موازين القوة بما يعكس صعودها، بينما تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها القيادي ومنع تشكّل نظام إقليمي أحادي القطبية في آسيا-المحيط الهادئ، مما يجعل المنطقة مرآة لتحولات القوة في النظام الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية

بحر الصين الجنوبي، التنافس الجيوسياسي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ميزان القوى الدولي، الواقعية الجديدة .

مقدمة

تُعدّ البحار والممرات البحرية من أبرز المحاور الاستراتيجية في النظام الدولي، لما تمثّله من شرايين رئيسية لحركة التجارة العالمية ونقل الطاقة وتأمين المصالح القومية للدول، فالتنافس على السيطرة أو النفوذ في هذه الممرات يُسهم في إعادة تشكيل موازين القوى، إذ تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يجعلها مسرحاً لصراعات معقّدة بين القوى العظمى الساعية لترسيخ مكانتها الدولية وتعزيز قدرتها على التأثير في القرار العالمي.

وفي هذا السياق، يبرز بحر الصين الجنوبي بوصفه إحدى أكثر المناطق حساسية في العالم من الناحية الجيوسياسية، نظراً لموقعه الحيوي الذي تمر عبره ما يقارب ثلث التجارة العالمية، واحتوائه على موارد طبيعية ضخمة من النفط والغاز والثروات البحرية التي تمثّل ركيزةً أساسيةً للأمن الاقتصادي للدول المطلّة عليه، وتكمن خطورته في كونه نقطة التقاء بين مصالح القوى الإقليمية والدولية، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، حيث تحاول كل منهما تكريس نفوذها في منطقة تمثّل بوابةً نحو قيادة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.

لقد تبنت الصين خلال العقود الأخيرة سياسات توسعية مدروسة في البحر، من خلال بناء جزر صناعية، ونشر قواعد عسكرية، وتوسيع نطاق سيادتها البحرية ضمن ما يُعرف بخط النقاط التسع، في مسعى لترسيخ وجودها الاستراتيجي وتأمين مصالحها الاقتصادية وممرات تجارتها الدولية، وفي المقابل، تعتبر الولايات المتحدة هذه التحركات تهديداً مباشراً لمبدأ حرية الملاحة وتحديداً للنظام الدولي القائم على قواعد القانون الدولي، مما دفعها إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وإطلاق مبادرات وتحالفات مع قوى آسيوية تهدف إلى احتواء النفوذ الصيني المتصاعد.

ويمتد هذا التنافس إلى مجالات متعددة تتجاوز البُعد العسكري، ليشمل الصراع على المكانة السياسية والتأثير الاقتصادي في النظام العالمي، إذ تسعى الصين من خلال مبادرة "الحزام والطريق" إلى ربط آسيا وأفريقيا وأوروبا بشبكة من المشاريع التجارية والبنى التحتية التي تعزز موقعها كقوة اقتصادية عالمية، بينما ترد واشنطن باستراتيجيات مضادة مثل "إعادة التوازن نحو آسيا والمحيط الهادئ"، في محاولة للحفاظ على نفوذها التقليدي ومصالحها الاقتصادية في المنطقة.

كما يعكس الصراع في بحر الصين الجنوبي تحوُّلاً في طبيعة القوة والنفوذ العالمي؛ فبينما تعتمد الصين على الدمج بين القوة الاقتصادية والهيمنة الإقليمية لتحقيق طموحاتها القومية، تواصل الولايات المتحدة توظيف قوتها العسكرية وتحالفاتها الدبلوماسية لضمان استمرار النظام الدولي الذي تقوده، وبهذا المعنى، فإنّ بحر الصين الجنوبي يُمثّل نموذجاً مصغراً لصراع أوسع بين نموذجين مختلفين في الرؤية إلى النظام العالمي: نموذج الهيمنة الأمريكية المستندة إلى النظام الليبرالي، ونموذج الصعود الصيني الذي يسعى إلى إعادة تشكيل هذا النظام وفق رؤيته الخاصة.

إنّ التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي ليس مجرد نزاعٍ على مناطق بحرية متنازع عليها، بل هو تجسيد لمعادلة جديدة في ميزان القوى العالمي، تتقاطع فيها الاعتبارات العسكرية مع المصالح السياسية والاقتصادية، بما يجعل هذه المنطقة محوراً أساسياً لفهم طبيعة التحوّلات الجيوسياسية الراهنة، واتجاهات الصراع والتعاون بين أكبر قوتين في العالم.

إشكالية البحث

يشكّل بحر الصين الجنوبي اليوم إحدى أكثر النقاط الجغرافية حساسية في المشهد الجيوسياسي العالمي، لما يتمتّع به من أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة، إذ يُعدّ حلقة وصل حيوية بين المحيطين الهادئ والهندي، ويحتوي على احتياطات ضخمة من النفط والغاز، إلى جانب كونه شرياناً رئيسياً للتجارة الدولية تمرّ عبره

نسبة كبيرة من حركة التجارة العالمية، وقد جعلت هذه الخصائص من البحر مسرحاً للتنافس الدولي المحتدم، وخصوصاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، حيث يسعى كلٌّ منهما إلى تعزيز نفوذه وترسيخ وجوده الاستراتيجي في المنطقة لضمان مصالحه الحيوية وأمنه القومي.

في ظل هذا الواقع، أصبح التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي تعبيراً واضحاً عن تحوّل موازين القوى الدولية، إذ تجاوز حدود الخلافات الإقليمية ليأخذ أبعاداً متعددة تشمل الجانب العسكري عبر بناء القواعد وتوسيع الانتشار البحري، والسياسي من خلال التحالفات الإقليمية والضغط الدبلوماسي، والاقتصادي من خلال التحكم في مسارات التجارة وموارد الطاقة، ويعبّر هذا التنافس في جوهره عن صراع استراتيجي طويل المدى تسعى من خلاله الصين لتأكيد مكانتها كقوة صاعدة، بينما تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي وضمان استمرار توازن القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل الإشكالية في السؤال الآتي:

يسلط هذا البحث الضوء على التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي، وعلى التداعيات التي يتركها هذا التنافس على ميزان القوى بين الطرفين، ويناقش البحث على وجه التحديد إلى مدى أسهم هذا التنافس في تعزيز نفوذ كل من البلدين داخل هذه المنطقة الحيوية.

أهداف البحث والأسئلة الفرعية

يهدف هذا البحث إلى تحليل انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي على ميزان القوى بين البلدين، من خلال تناول الأبعاد التالية:

1. إلى أي مدى أثر التنافس في تعزيز البعد العسكري لكل من الصين والولايات المتحدة؟

2. إلى أي مدى أثر التنافس في تعزيز البعد السياسي لكل من البلدين؟

3. إلى أي مدى أثر التنافس في تعزيز البعد الاقتصادي لكل من البلدين؟

الأهمية العلمية والعملية للبحث

الأهمية العلمية

1. يساهم البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية من خلال تحليل التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي.

2. يقدم إطارًا تحليليًا يعتمد على نظرية الواقعية الجديدة لتفسير سلوك القوى الكبرى في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر.
3. يساعد في فهم طبيعة التحول في ميزان القوى العالمي، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي أصبحت مركزًا للنفاعات الاستراتيجية الدولية.
4. يسلط الضوء على العلاقة بين الجغرافيا السياسية والموارد الاقتصادية والأمن البحري في تشكيل سياسات الدول الكبرى.

الأهمية العملية

5. يوفر البحث فهمًا أعمق لصنّاع القرار والباحثين حول طبيعة التنافس الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي وانعكاساته على الأمن والاستقرار الإقليمي.
6. يساعد في تحليل الاستراتيجيات التي تتبعها كل من الولايات المتحدة والصين في إدارة الصراع والتوازن الاستراتيجي في المنطقة.
7. يساهم في تقديم رؤى يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات أو مقاربات دبلوماسية للتعامل مع النزاعات البحرية والتنافس بين القوى الكبرى.
8. يبرز أهمية المنطقة بالنسبة للتجارة الدولية وأمن الطاقة، مما يساعد في فهم تأثير التنافس الدولي على الاقتصاد العالمي.

منهجية البحث

يتبنّى هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار الأنسب لدراسة موضوع التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي، إذ يهدف إلى وصف الظاهرة وتحليل أبعادها الاستراتيجية والجيوسياسية من خلال جمع المعلومات من المصادر والمراجع ذات الصلة، وتحليلها لفهم آليات القوة والنفوذ التي يوظفها الطرفان في هذه المنطقة الحيوية، ويسمح هذا المنهج بتفسير طبيعة الصراع من منظور شامل يجمع بين الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية، بما ينسجم مع أهداف البحث وأسئلته الفرعية.

أما الإطار النظري فيستند إلى نظرية الواقعية الجديدة التي تركز على أهمية البنية الدولية التي تتسم بعدم وجود سلطة مركزية عليا، وفي هذا السياق، تدفع هذه البنية الدول الكبرى إلى السعي المستمر لتعزيز قدراتها العسكرية والسياسية بهدف ضمان أمنها القومي، كما تُعتبر هذه النظرية الموقع الجيوستراتيجي عاملاً رئيسياً في تحديد سلوك الدول في النظام الدولي، حيث يلعب دوراً حاسماً في حسابات القوة والمصالح الوطنية (مخلف،

(2014)، وتُعدُّ الواقعية الجديدة من النظريات الأساسية في تحليل العلاقات الدولية، لا سيما فيما يتعلّق بالصراعات والتنافس بين القوى الكبرى، حيث تسلّط الضوء على كيفية تفاعل الدول في ظل نظام دولي فوضوي يفتقر إلى سلطة مركزية (رضا، 2022)

الفصل الأول: التنافس العسكري بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي

يُعدّ بحر الصين الجنوبي منطقة استراتيجية بالغة الأهمية، تجمع بين بعد جغرافي حيوي وثروات طبيعية كبيرة، ما يجعلها محطّ اهتمام القوى الكبرى، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة، ولا يقتصر هذا الاهتمام على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتدّ ليشمل البُعد العسكري، حيث يُنظر إلى السيطرة على الممرّات البحرية والمواقع الاستراتيجية كوسيلة لتعزيز النفوذ وتأمين المصالح الحيوية لكل طرف.

وفي هذا السياق، يشهد البحر تنافساً عسكرياً متزايداً، يتمثّل هذا التنافس في أنّ الصين ترغب في توسيع حضورها الميداني من خلال بناء قواعد وجزر صناعية مجهزة تجهيزاً عسكرياً، بينما تعتمد الولايات المتحدة على الاستراتيجية البحرية القائمة على حرية الملاحة لتعزيز توازن القوى والردع في مواجهة النفوذ الصيني المتنامي.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة أبعاد التنافس العسكري بين الطرفين، عبر تحليل التحركات الصينية وأهدافها الاستراتيجية، وكذلك الاستراتيجية الأمريكية وآليات مواجهة النفوذ الصيني، مما يوفّر إطاراً متكاملاً لفهم الديناميات العسكرية في هذه المنطقة الحسّاسة، وإبراز كيفية تأثير هذا التنافس على ميزان القوى الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: التحركات العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وأهدافها الاستراتيجية

تسعى الصين إلى إرساء قدرات بحرية ميدانية دائمة في منطقة بحر الصين الجنوبي من خلال تحويل الشعاب المرجانية والجزر الصناعية إلى قواعد عسكرية وتشغيلها كمواقع انتشار بحري وجوي. هذه التحولات تهدف إلى تعزيز القدرة الصينية على مراقبة المسارات البحرية، وفرض شروط ميدانية على الدول الأخرى المطلّة، وإتاحة إمكانية التّدخل السريع في أحداث بحرية أو جوية محتملة (أحمد وإبراهيم، 2022) ويعكس هذا التوجّه انتقالاً في استراتيجية الصين من حضور رمزي إلى حضور تشغيلي فعلي، إذ يتحول الوجود العسكري إلى منصة تأثير تُعرّف الواقع قبل الصياغة القانونية، مما يعزز موقف الصين في أي مفاوضات أو مواجهة مستقبلية.

توظّف الصين مفهوم منع الدخول / نطاق النفى، وذلك عبر نشر منظومات دفاعية مثل صواريخ مضادة للسفن والطائرات، وألغام بحرية، وأنظمة رادار منتشرة حول الجزر، مما يزيد كلفة أي تحرّك معادٍ في المنطقة ويحوّل بحر الصين الجنوبي إلى منطقة حظر شبه فعلي أمام الأطراف الأخرى (محمد، 2024)، ويتيح هذا الأسلوب لبيكين ممارسة النفوذ دون خوض مواجهة مباشرة، ويُعد نوعاً من الضغط الاستراتيجي الذي يُغيّر معادلات القوة البحرية والجوية في المنطقة ويُجبر الأطراف الأخرى على الحسابات المعقّدة قبل أي خطوة.

تحمل التحركات الصينية بعداً سيادياً ورمزياً، إذ تُخاطب الداخل الصيني والرأي العام العالمي بأنّها تُرجع حقها التاريخي وسيادتها في بحر الصين الجنوبي عبر ترسيخ وجود مادي فعلي، وهذا الوجود يعني أنّ الرواية الصينية لا تبقى أنشودة سياسية فحسب، بل تتحوّل إلى حقائق ميدانية يصعب نُكرانها (دغبوش والرشدي، 2022)، ويتّضح هنا إنّ البعد الرمزي يُشكّل سابقة للدول الصاعدة؛ فبمجرّد إحداث أمر واقع ميداني، تصبح المناقشة القانونية أو الدبلوماسية لاحقاً، وهو ما يجعل الوجود الميداني أداة استراتيجية أكثر من كونه مجرد قاعدة.

تستخدم الصين تحركاتها العسكرية أيضاً كأداة ردع واستيعاب، فالقدرة على فرض الحضور على الجزر والمضائق تمنحها مراكز ضغط في مواجهة التدخلات الأميركية أو تحالفات إقليمية، وتؤمّن لها مقعداً تفاوضياً أقوى (عليّ وخلف، 2023)، بذلك فإنّ الرسالة الاستراتيجية هنا واضحة مفادها أنّ الصين تردع الولايات المتحدة قبل أن تبدأ أي خطوة بحرية أو جوية، مما يجعل أي عملية محتملة تكلف الطرف المعارض كثيراً، ويُعيد تشكيل حسابات واشنطن وحلفائها.

في إطار التكامل بين الأبعاد التقنية والعسكرية، طوّرت الصين شبكات مراقبة بحرية وجوية مرتبطة بمراكز تحليل بيانات ومنصّات استخبارات، ما يُحوّل الجزر إلى عقدة قيادة تعمل على الربط بين المعلومات والاستخدام الفعلي للقوة (هاني، 2025)، فهذا التطور التقني يعني أنّ السيطرة الفعلية لم تعدّ مقتصرة على عدد السفن أو الطائرات، بل على جودة البيانات وسرعة اتّخاذ القرار، ما يمنح الصين القدرة على إدارة المنطقة بفعالية عالية، ويحوّل الجزر إلى مراكز قوة استراتيجية متكاملة.

وتستفيد الصين من هذه القدرات لتعزيز مرونتها في إدارة النزاعات المحتملة مع الأطراف الإقليمية والدولية، إذ تمكّنها منصّات المراقبة والاستخبارات من رصد تحركات البحرية الأمريكية والتنبؤ بنصرّاتها، ما يعزّز قدرة الصين على اتّخاذ خطوات مضادة دقيقة وتجنّب التصعيد المباشر (عبد الله، 2025)، وتمنح هذه المرونة

الصين أداة استراتيجية مزدوجة، تجمع بين الردع المباشر والتهديد الضمني في الوقت نفسه، ما يخلق توازناً دقيقاً بين القوة الصلبة والسياسة الوقائية، ويجعل من الخيار العسكري مؤجلاً ومُهدداً في آن واحد.

علاوةً على ذلك، تُوظف الصين القوة العسكرية لدعم مشاريعها الاقتصادية الاستراتيجية، مثل ربط سلسلة الإمداد البحري عبر مبادرة الحزام والطريق، مما يجعل البحر وسيلة لتحقيق النفوذ الاقتصادي مع تعزيز الأمن البحري لمصالحها التجارية (علي وخلف، 2023)، فهذا التوظيف المتكامل للقوة العسكرية والاقتصادية يعكس فهم الصين لأهمية التوازن بين الأبعاد المختلفة للسيادة والنفوذ، ويؤكد أنّ التنافس في بحر الصين الجنوبي ليس عسكرياً فقط، بل هو منافسة متعدّدة الأبعاد تشمل السياسة والاقتصاد والأمن.

المبحث الثاني: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ومبدأ حرية الملاحة كأداة لمواجهة النفوذ الصيني

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ حرية الملاحة البحرية كركيزة أساسية لاستراتيجيتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي مقدّمتها بحر الصين الجنوبي. فواشنطن ترى أن تمرّد أي طرف على هذا المبدأ يُشكّل تهديداً ليس فقط للمصالح الأمريكية المباشرة، بل لاستقرار النظام البحري الدولي برمته، وتُترجم هذه الرؤية عملياً في دوريات مستمرة لسفن البحرية الأمريكية في المياه المتنازع عليها، وإعلان أنها تُمارس حقها بموجب القانون الدولي، خصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، رغم رفض الصين لبعض أحكامها (عابدين، 2016)، إذن فالولايات المتحدة تتعامل مع بحر الصين الجنوبي ليس فقط كمنطقة بحرية، بل كميدان رمزي لاستمرار النظام الدولي الذي تقوده، ومن خلال إبراز حرية الملاحة أساساً لاستراتيجيتها، لذلك تسعى واشنطن إلى إبقاء الصين في وضع مُنافسة بدل أن تكون مُهيمنة بلا منازع، وهذا يُعدّ عنصراً أساسياً في نموذج ردّع النفوذ الصيني البحري.

وتجسّدت الاستراتيجية الأمريكية أيضاً في توظيف الحضور البحري والجوي والتدريبي لتعزيز قدراتها التفاعلية في المنطقة. فقد شملت واشنطن زيادة تكرار التدريبات المشتركة مع حلفائها في شرق آسيا، ونشر حاملات طائرات ومدّمات قرب المياه المتنازع عليها كإشارة إلى قدرتها على التداخل السريع، وتُظهر التحليلات أنّ هذا التوسّع في الوجود العسكري الأمريكي ليس رداً على الصين فحسب، بل أيضاً رسالة موجّهة للدول الإقليمية بأن الولايات المتحدة هي الضامن الأخير لنظام التوازن الإقليمي (جاد الحق وآخرون، 2023)، ويعكس هذا التوجّه إدراكاً أمريكياً بأنّ التواجد البحري ليس كافياً إلّا إذا صاحبه ظهور مرئي، كما إنّ نشر مثل

هذه القدرات يحوّل بحر الصين الجنوبي إلى ساحة دائمة للنفوذ الأمريكي، ما يجعل الصين مضطّرة إلى إعادة حساباتها باستمرار بدل أن تتحرّك بحريّة كاملة.

بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم حريّة الملاحة من قبل الولايات المتحدة كأداة اقتصادية استراتيجية في مواجهة محاولات الصين لفرض حصارات أو قيود على المسارات البحرية الحيوية التي تربطها بالعالم، فالممرّات البحرية التي تمرّ عبرها شحنات ضخمة، تُعد محوراً للاهتمام الأمريكي؛ ولذلك فإنّ التحديّ الصيني المباشر لهذه الممرات يُفسّر السبب وراء تشديد واشنطن على مراقبة تحركات السفن الحربية الصينية وتعطيل محاولات بسط السيطرة التي قد تؤثر على قدرة الولايات المتحدة على الوصول إلى مناطق التأثير في آسيا (عابدين، 2016)، من هنا يمكن اعتبار مبدأ حريّة الملاحة بمثابة آلية أمريكية مزدوجة: أولاً، رسالة تحفظ، وثانياً، أداة لاستبقاء النفوذ، فهذا الاستخدام المزدوج يجعل من هذه السياسة سياسة هرمية، أي أنّها ليست مجرد دفاع عن مبادئ بل تكتيك نشط لإبقاء الصين في دور المنافس وليس المتحكّم.

كما أنّ الولايات المتحدة تسعى من خلال التحالفات متعددة الأطراف إلى تعزيز مكانتها في المنطقة مقابل النفوذ الصيني المتنامي. فمثلاً، تدرّبت واشنطن مع عدة دول جنوب شرق آسيا على سيناريوهات بحرية وجوية مشتركة شملت تصدياً صريحاً لتوسّعات الصين في المنطقة (حطّاب ومشعالي، 2019)، وتُقرأ تلك المناورات باعتبارها مشروع استراتيجي أمريكي لخلق جبهة إقليمية مدعومة من الولايات المتحدة تحيط بالصين، وتحاول الحد من تطّعاتها البحرية، وهذا الاستخدام للتحالفات يُظهر أنّ الولايات المتحدة لا تعتمد فقط على القوة الذاتية، بل أيضاً على شبكة من الشراكات التي تُضخّم تأثيرها وتضاعف قدرتها على المناورة. وفي المقابل، فإنّ الصين تواجه معضلة إذا ما أرادت كسر هذا التحالف أو تفويضه، ما يُربك حساباتها الاستراتيجية في المنطقة.

في سياقٍ موازٍ، اعترف صناع القرار الأمريكيون أنّ استراتيجية الردع البحري في بحر الصين الجنوبي تتطلّب مرونة وتكيفاً مستمراً مع تغيّرات القدرات الصينية. فقد أشار تحليل إلى أنّ الولايات المتحدة بدأت تُعدّ خططاً احتياطية لمواجهة سيناريوهات منع الوصول الشامل التي قد تفرضها الصين مستقبلاً (كلاع شريفة، 2021)، فهذا الاعتراف ضمناً هو مكوّن مهم في الفهم الأمريكي للموقف؛ إذ يُقرّ بأنّ الصين تسعى لفرض حقائق ميدانية تُغيّر القواعد القائمة، ما يجعل الولايات المتحدة في وضع دفاعي استباقي. هذا التحوّل في التفكير يُبرز أنّ المنافسة ليست فقط على التواجد، بل على القدرة على منع الطرف الآخر من فرض قواعد جديدة تُغيّر ميزان القوى.

ختاماً، تشكّل استراتيجية الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي مزيجاً من: تعزيز القدرة الذاتية من النواحي البحرية والجوية والتكنولوجية، وإشراك الحلفاء والتحالفات، واستخدام مبدأ حرّية الملاحة كأداة اقتصادية وسياسية، واستعداد دائم للتكيّف مع تحوّلات الصين، وإذا ما زالت الصين تواصل سعيها لتثبيت سيطرتها على المنطقة، فإن الإدارة الأمريكية باتت تدرك أن التسوية العسكرية التقليدية قد لا تكون الحلّ، بل يجب أن تكون القدرة على التكيف والإبقاء على الخط الأحمر لمنع حدوث تغيير جذري في قواعد اللعبة.

يتبيّن أنّ المنافسة في بحر الصين الجنوبي ليست صراعاً عسكرياً فحسب، بل هي سباق على صياغة قواعد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين؛ والولايات المتحدة في طور محاولة لإيجاد الوضع الطبيعي الجديد الذي يمنع الصين من كسر النظام القديم من دون مواجهة مباشرة مكلفة.

الفصل الثاني: الأبعاد السياسية والدبلوماسية للتنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي

يُعدّ بحر الصين الجنوبي منطقة حيوية تشهد تصاعداً مستمراً في المنافسة بين القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة والصين، ليس فقط بسبب ممراته البحرية الحيوية وثوراته الطبيعية، بل أيضاً لموقعه الاستراتيجي الذي يربط بين اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ، ويركّز هذا الفصل على دراسة الأبعاد السياسية والدبلوماسية للتنافس بين الطرفين، بما يشمل أدوات التأثير غير العسكرية التي تستخدمها كل دولة لتعزيز موقفها الإقليمي وحماية مصالحها الاستراتيجية.

ويقدّم الفصل تحليلاً لكيفية توظيف الصين والولايات المتحدة للأطر السياسية والدبلوماسية لتعزيز نفوذهما، بما يشمل استراتيجيات بناء التحالفات، وإدارة النزاعات، والتفاعل مع الشركاء الإقليميين، كما يستعرض دور التنسيق الاقتصادي والسياسي في دعم أهداف كل طرف، وبيان العلاقة بين النفوذ العسكري والدبلوماسي في سياق النزاعات الإقليمية، مع التركيز على الأساليب التي تتيح لكل طرف تثبيت حضور مؤثر دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة.

المبحث الأول: التوجّهات السياسية الصينية في إدارة النزاع وتعزيز النفوذ الإقليمي

تنبّئ الصين نهجاً متعدّد المستويات لإدارة النزاع في بحر الصين الجنوبي من خلال إعادة إنتاج سرد السيادة التاريخية عبر الخرائط والأدلة التاريخية، كمثّل خريطة التسع نقاط، ثمّ دمج هذا السرد في مواجهة دبلوماسية وقانونية مع الدول المطلّة، ما يعكس استراتيجيتها التي لا تكتفي بالمطالبة، بل تعمل على تأسيس واقع ميداني

وسياسي يتيح لها النفوذ قبل الاتفاق المعنوي (دغبوش والرشدي، 2022)، في هذا الإطار، يظهر أنّ الصين تسعى إلى تحويل المطالب السيادية إلى أدوات سيتمّ التعامل معها لاحقاً كأمر واقع، مما يخلق ديناميكية تفاوضية جديدة حيث يبدأ الطرف الآخر في قبول المعطيات قبل الدخول في مرحلة الحوار.

على جانب آخر، تستثمر الصين ما يُعرف بالقوّة الشاملة أو القوّة الذكية، عبر ربط البُعد الاقتصادي بالدبلوماسي، وذلك من خلال تقديم استثمارات ضخمة لدول جنوب شرق آسيا ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق، وقد أظهرت دراسة أنّ الصين نجحت في ربط اقتصاديات بعض الدول المطلة بالمشروع الصيني، ما منحها نفوذاً سياسياً إضافياً في إطار النزاع البحري (عبد الله، 2025)، ويُبيّن هذا الأسلوب أنّ السياسة الصينية في المنطقة لا تعتمد فقط على المواقع المائية أو المطالبة البحرية، بل على امتداد نفوذ اقتصادي يجعل من الدول الشريكة أقل تحفظاً تجاه موقف الصين، وأكثر ميلاً إلى التعاون بدل المواجهة.

تتّجه الصين إلى توسيع شبكة شراكاتها الاقتصادية والاستراتيجية مع دول جنوب شرق آسيا، ليس من خلال العلاقات الثنائية التقليدية فحسب، بل عبر إقامة شراكات متعددة الأوجه تمنح الدول المطلة مزايا استثمارية وتجارية، في مقابل تبني سياسات وصيغ صينية تعزز حضور بكين في بحر الصين الجنوبي. ويُظهر التحليل أنّ هذا التوجّه يُحوّل النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي إلى أداة مكّملة للوجود العسكري، حيث تصبح الدول الشريكة أقل مقاومة وأكثر ميلاً لتسهيل تطبيق السياسات الصينية، ما يسهم في تعزيز قدرات بكين على تثبيت واقع إقليمي متدرّج يخدم مصالحها الاستراتيجية دون اللجوء إلى مواجهة مباشرة، (مطر وكاظم، 2024)، ويُظهر ذلك أنّ الصين تستخدم هذه الشبكات الاقتصادية والسياسية لتطبيع شروط النفوذ في المنطقة، بما يجعل الدول الشريكة أقل مقاومة وأكثر تبنيّاً للمنحى الصيني.

كما تلجأ الصين إلى اعتماد تكتيكات التجزئة والتحييد داخل إطار رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، حيث تعمل على استغلال انقسامات المواقف الوطنية بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، وتشجيع الاتفاقات الثنائية بدلاً من مواقف جماعية، ما يقلّل من قدرة المنظمة الإقليمية على التوحّد في مواجهة تهديدات النفوذ الصيني (حسين، 2024)، وبالموازاة مع ذلك، تشير دراسة التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا إلى أنّ بكين تفضّل الحلول المتدرّجة والاتفاقات المرنة أمام المواجهة الواضحة، ما يقلّل من قدرة الآسيان على إصدار قرارات جماعية فعّالة (رمضاني وبوروبي، 2018)، ويظهر من خلال ذلك أنّ الصين تراهن على التفتت المنهجي داخل الآسيان كاستراتيجية ذكية لترسيخ واقع جديد في بحر الصين الجنوبي دون الحاجة إلى صدام مفتوح، ما يمنحها مرونة أكبر ويُضعف قدرة التحالفات الإقليمية على التصدي.

كما تستخدم الصين في ممارستها الدبلوماسية مزيجاً بين الحوار والمبادرة من جهة، والتحول الميداني من جهة أخرى، إذ إنها قد تعلن استعدادها للتفاوض أو المشاركة في أطر إقليمية، وفي الوقت نفسه تستمر في تعزيز الواقع الفعلي على الأرض من حيث البنية التحتية العسكرية أو البحرية، ما يمكن وصفه بالتوسع أثناء الحوار (لطفي، 2025)، ويُظهر هذا النمط أنّ بكين تعتمد على استراتيجيات مرنة تنتقل بين المسارات السياسية المفتوحة والتغيرات الميدانية، ما يُمكنها من استباق الخطوات وتثبيت الوقائع قبل أن يتحرك الطرف الآخر أو يحشد مؤتمراً أو تحالفاً بمواجهة الصين وحلفائها.

تركز الصين أيضاً على استثمار الأوقات التي تشهد فيها الولايات المتحدة أو القوى التقليدية تراجعاً أو انشغالاً خارجياً، لتُعزز نفوذها الإقليمي عبر توقيع اتفاقيات أمنية أو اقتصادية مع دول مطلة، ما يعني أنها لا تكتفي برد الفعل بل تسعى للمبادرة، وهذا الأمر تطرق إليه تحليل لنزاعات بحر الصين الجنوبي الذي وصف بيجين بأنها تسعى إلى ملء الفراغ في اللحظة التي تتراجع فيها اليقظة الغربية أو الأمريكية (جلول وغربي، 2024)، وما يبرز هنا هو أنّ مبادرة النفوذ الصيني ليست ردّ فعل، بل أمر استراتيجي يُدار بوعي الزمني، ويُستخدم فيه التوقيت كأداة لتعزيز النفوذ قبل أن ينتبه الخصم أو يتحرك.

أخيراً، تُركز الصين على بناء إطار سياسي – اقتصادي متماسك داخل النفوذ الإقليمي يعزز من قدرتها على تحمّل الضغوط الدولية، وتُسعى إلى جعل الواقع الجديد في بحر الصين الجنوبي مقبولاً ببطء، عبر العلاقات الاقتصادية، والمشاركة في المبادرات الإقليمية، والإبقاء على الخيارات الثنائية مفتوحة أمام الدول المطلة، ما يضع الصين في موقف ليست مجرد طرف رفع مطالب، بل طرف يُشكّل بنية النفوذ في المنطقة (لطفي، 2025)، ويُظهر هذا التوجّه أنّ السياسة الصينية لا تقتصر على المطالب البحرية أو التحركات العسكرية، بل تتسم بشمولية الاستراتيجية عبر الدمج بين النفوذ الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، مما يعزز القدرة على إدارة النزاع بطريقة تدريجية تحافظ على مصالح الصين دون دفع النزاع نحو التصعيد المباشر، ويتيح لها تثبيت نفوذها في المنطقة على المدى المتوسط والطويل.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في بناء التحالفات الإقليمية وموازنة النفوذ الصيني:

تركز الولايات المتحدة على تعزيز شبكة من التحالفات الأمنية والدفاعية في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، باعتبارها جزءاً أساسياً من استراتيجيتها لموازنة النفوذ الصيني. ففي هذا السياق، تسعى واشنطن إلى الربط بين الدول المطلة عليها من خلال تدريبات مشتركة واتفاقيات أمنية تضم الفلبين، وأستراليا، واليابان، وغيرها، ما يعكس إدراكها بأنّ تحالفاً متعدد الأطراف يعزز القدرة على مواجهة طموحات بكين في البحر والصراع

البحري (عطا الله، 2020)، ويدل هذا التوجّه على أنّ الولايات المتحدة ترى أنّ مواجهة النفوذ الصيني لا تأتي فقط من احتكار القوّة، بل من قدرات جماعية تشكّل ردياً أقوى وأوسع، ما يقلل عليها عبء التواجد الفردي ويُعزّز شرعية الدور الأمريكي.

وعلاوةً على ذلك، تستخدم الولايات المتحدة مبدأ "تمكين الحلفاء" عبر نقل القدرات الاستخباراتية والمراقبة واللوجستيات إلى الدول الشريكة، مما يجعلها أكثر قدرة على المساهمة الفاعلة في الأمن البحري الإقليمي. وقد أكّدت دراسة أن واشنطن تعمل على تعزيز قدرة الحلفاء في قاعدة مشتركة بدل أن تكتفي بقيادتهم (مبروك، 2016)، ويشير هذا التحوّل إلى إدراك الولايات المتحدة بأنّ استمرار النفوذ الأمريكي في آسيا يحتاج إلى شركاء فعّالين وليس مجرد محطات، فبناء قدرة الحلفاء يُخلق شبكة أكثر مرونة واستدامة للتأثير والردع.

بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ الأطر متعدّدة الأطراف مثل منتدى رباعي الحوار (QUAD) والتحالف الثلاثي الذي يجمع كلاً من أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أدوات مركزية في استراتيجية الولايات المتحدة، إذ إنها لا تُمثّل تعاوناً بين دولتين فحسب، بل منصّة لإعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي ضد الصين، بما يشمل التعاون البحري والتدريب والاستخبارات (جلول وغربي، 2024)، فعبر هذه الأطر، تحوّلت الاستراتيجية الأمريكية من تعاون ثنائي إلى تعاقد متعدّد الأطراف، ما يضع الصين أمام تحدّي ليس فقط من دولة واحدة، بل من مجموعة متحالفة ومنظمة، ويُزيد من كلفة أي محاولة صينية لتقويض التحالف الآسيوي - هادئ.

ومن ناحية تفعيل الحضور، ترتبط استراتيجية الولايات المتحدة بتحقيق حضور دائم في المنطقة من خلال اتفاقيات لوجستية وتدريبية مشتركة ومنصّات مشاركة تتيح لها الدخول السريع إلى المرافئ والمناطق البحرية المتنازَع عليها، ما يجعل أي تحرّك خفي للصين في بحر الصين الجنوبي أكثر ملاحظة ونوعاً من المساءلة (عاطف، 2014)، ويمكن القول إنّ هذه البنية التحتية اللوجستية تُحوّل مفهوم التنافس من اكتساب قواعد فقط إلى القدرة على النفاذ السريع وردّ الفعل، ما يعطي الحلف الأمريكي - الإقليمي ميزة استراتيجية في ضبط المبادرة.

وبتزامن ذلك، تعتمد الولايات المتحدة على الربط بين البُعدين الدبلوماسي والاقتصادي لتعزيز تحالفاتها، حيث تتشارك مع حلفائها الآسيويين في مبادرات تجارية وأمنية تهدف إلى الحدّ من تأثير المبادرات الصينية مثل مبادرة الحزام والطريق، وتثبيت علاقتها الاقتصادية - الأمنية مع دول المحيط الهادئ (عطا الله، 2020)، ويشير هذا إلى أنّ الاستراتيجية الأمريكية ليست محصورة في المجال العسكري فحسب، بل تمتد إلى النفوذ

الاقتصادي والدبلوماسي؛ وعندما يدمج التحالف الأمني مع البعد التجاري، فإنه يخلق إطاراً أكثر مقاومة لتغير قواعد اللعبة الذي تسعى إليه الصين.

علاوةً على ذلك، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز دور منظمات إقليمية وإطار التعاون الأمني مع شركائها عبر المبادرات المشتركة في مكافحة القرصنة البحرية وحماية خطوط التجارة الدولية، ما يوفّر قاعدة قانونية وسياسية للتحرك الأمريكي ويحدّ من النفوذ الصيني الأحادي في المنطقة، ويُبرز هذا الجهد قدرة واشنطن على الدمج بين النفوذ العسكري والقانون الدولي لتحقيق الردع الاستراتيجي، ويجعل تحركات الصين تحت مراقبة مستمرة (عبد اللطيف، 2024)، ويُبرز هذا الجهد قدرة واشنطن على الدمج بين النفوذ العسكري والقانون الدولي لتحقيق الردع الاستراتيجي، ويجعل تحركات الصين تحت مراقبة مستمرة.

كما تسعى الولايات المتحدة إلى دمج البعد المعلوماتي والاستخباراتي ضمن شبكة تحالفاتها الإقليمية، عبر مشاركة البيانات والتقنيات الحديثة مع شركائها، ما يوفّر قدرة أسرع على اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتنسيق المشترك لمواجهة أي محاولات للتوسّع الصيني في بحر الصين الجنوبي، ويُظهر هذا التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاستخبارات أنّ الاستراتيجية الأمريكية متكاملة، لا تقتصر على القوة العسكرية التقليدية فقط، بل تشمل الأدوات الرقمية والمعلوماتية لدعم الردع وموازنة النفوذ في المنطقة (عبد العاطي، 2025)، ويُظهر هذا التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاستخبارات أنّ الاستراتيجية الأمريكية متكاملة، لا تقتصر على القوة العسكرية التقليدية فقط، بل تشمل الأدوات الرقمية والمعلوماتية لدعم الردع وموازنة النفوذ في المنطقة.

ثمّ أيضاً، تسعى الولايات المتحدة إلى استباق خطوات الصين من خلال فتح جبهات ثانية في قطاعات استراتيجية كالتكنولوجيا والاتصالات والتموين البحري، مما يُكوّن شبكة دفاع أمريكية - تحالفية شاملة تتجاوز ساحات التنافس البحرية إلى مجالات أبعد (محمد، 2023)، ويعكس هذا التوسّع في نطاق التحالفات إدراك واشنطن بأنّ محور الصراع مع الصين ليس محدوداً بالملاحة أو الجزر، بل يتجاوز ذلك إلى تنظيم النظام الدولي بأسره، ما يتطلب شراكات متعددة الأبعاد.

إنّ تشكّل استراتيجية الولايات المتحدة في بناء التحالفات وموازنة النفوذ الصيني في بحر الصين الجنوبي إشارة واضحة إلى أنّ التنافس ليس مجرد مواجهة عسكرية مباشرة، بل سباق لترتيب وقواعد النفوذ، وصياغة تحالفات بشرية وإستراتيجية تقوّض القدرة الصينية على فرض واقع جديد أحادي الجانب.

الفصل الثالث: البُعد الاقتصادي للتنافس الأمريكي – الصيني وانعكاساته على ميزان القوى الإقليمي

يمثل التنافس بين الولايات المتحدة والصين أحد أبرز الظواهر الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، حيث لم تعدّ القوّة العسكرية وحدها محدّداً لتوازن النفوذ، بل أصبح البُعد الاقتصادي والجيوستراتيجي محوراً رئيسياً في رسم ملامح السلطة والنفوذ الإقليمي، وتبرز منطقة بحر الصين الجنوبي ومحيط الإندو - باسيفيك كمحاور حيوية للصراعات الاقتصادية والاستراتيجية بين القوتين، نظراً لما توقّره من طرق تجارية بحرية، وموارد طبيعية، وفرص استثمارية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والتجارة الدولية.

يتناول الفصل الثالث في المبحث الأول المصالح الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي، مع التركيز على استراتيجيات بكين في تأمين الموارد البحرية، وخطوط الملاحة، وتوسيع نفوذها الاقتصادي عبر المبادرات الاستثمارية والبنية التحتية البحرية، أمّا المبحث الثاني فيركّز على النفوذ الاقتصادي الأمريكي وآلياته في مواجهة الصعود الصيني في المنطقة، من خلال أدوات مثل الاتفاقيات التجارية متعدّدة الأطراف، والاستثمار في البنية التحتية الحيوية لدول الإقليم، وتعزيز شبكة الشراكات الاقتصادية لضمان موازنة النفوذ الصيني وتحقيق استقرار القوى في آسيا والمحيط الهادئ.

المبحث الأول: المصالح الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي

تُعدّ منطقة بحر الصين الجنوبي من أبرز المحاور الاقتصادية والاستراتيجية للصين، إذ تمثّل نقطة العبور الأساسية للتجارة الآسيوية نحو الأسواق العالمية، وتمرّ عبرها قرابة ثلث حركة الملاحة التجارية في العالم. وتؤكد الدراسات أن بكين تعتبر هذا البحر امتداداً طبيعياً لنطاقها الجغرافي والاقتصادي، لكونه يضم خطوط إمداد الطاقة الحيوية التي تعتمد عليها الصناعات الصينية الضخمة (ماهر، 2022)، لذا تنظر الصين إلى السيطرة على البحر ليس باعتباره هدفاً عسكرياً فقط، بل كضرورة اقتصادية تضمن استمرار تدفق النفط والغاز والمواد الخام، وتعزّز استقرار صادراتها الصناعية نحو الأسواق الخارجية، وبهذا المعنى، فإنّ أي تهديد لحرية الملاحة في البحر يُعدّ تهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي الصيني.

يُضاف إلى ذلك أنّ بحر الصين الجنوبي يخترن ثروات طبيعية ضخمة، حيث تشير تقديرات بحثية إلى وجود أكثر من 11 مليار برميل من النفط ونحو 190 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في أعماقه، إلى جانب كونه من أغنى مناطق العالم بالثروة السمكية (محمود، 2025)، وتعتبر هذه الموارد مصدراً مستقبلياً للطاقة والغذاء في آنٍ واحد، وهو ما يمنح الصين دافعاً مزدوجاً لتأمين المنطقة واستغلال مواردها ضمن إطار التنمية

المستدامة، وتبرز الأهمية الاقتصادية في أنّ السيطرة على هذه الموارد تمنح بكين قدرة على مواجهة تقلّبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية وتقليص اعتمادها على الاستيراد من مناطق بعيدة مثل الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، تبنت الصين منذ عام 2013 سياسة توسّع اقتصادي منظم في بحر الصين الجنوبي من خلال تطوير الموانئ وإنشاء مناطق لوجستية جديدة ضمن مبادرة الحزام والطريق، التي تهدف إلى ربط الاقتصاد الصيني بالأسواق الآسيوية والإفريقية والأوروبية، وقد أدت هذه المبادرات إلى نشوء شبكة اقتصادية مترابطة بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، حيث باتت الموانئ في فيتنام والفلبين وماليزيا وسنغافورة جزءاً من سلاسل التوريد الصينية (عليّ وخلف، 2023)، وتُظهر هذه الاستراتيجية كيف تُحوّل بكين نفوذها البحري إلى نفوذ اقتصادي مؤسسي من خلال الاعتماد المتبادل والمشروعات المشتركة.

وفي الإطار نفسه، تسعى الصين إلى تعزيز أمنها الطاقوي عبر تأمين خطوط الملاحة التي تمرّ عبر البحر، نظراً لكونها الممرّ الرئيسي لنقل نحو 70% من وارداتها النفطية القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا، وتشير دراسات إلى أنّ بكين تعتبر الحفاظ على تدفق الشحن والطاقة عبر مضائق بحر الصين الجنوبي جزءاً من استراتيجية شاملة لتنويع مسارات الطاقة وتقليل الاعتماد على المضائق التقليدية مثل مضيق ملقا (دغبوش والرشدي، 2022)، وبهذا فإنّ اهتمام الصين بالبحر لا ينفصل عن رؤيتها طويلة المدى لضمان أمن الطاقة، وهي مسألة محورية في استقرار اقتصادها الصناعي الهائل.

وفي سياق التوسّع الصناعي، عملت الصين على استثمار إمكانات الدول المطلة على البحر كمراكز إنتاج وتوزيع صناعي مكتملة، مستفيدة من انخفاض تكاليف العمالة وتوفّر المواد الأولية والبني التحتية للموانئ الصينية، فبدلاً من الاكتفاء بالتصدير من أراضيها، باتت الصين توزّع مراحل الإنتاج بين عدّة دول آسيوية ضمن ما يعرف بسلاسل القيمة الإقليمية، ما يجعل أي اضطراب سياسي أو اقتصادي في المنطقة ذا أثر مباشر على شبكتها الإنتاجية (عبد الله، 2025)، ويُعد هذا التوجّه دليلاً على أنّ بكين تسعى إلى تكوين مجال صناعي متكامل في محيطها البحري، يُعزّز موقعها كمحور اقتصادي آسيوي.

كما تُدير الصين سياستها الاقتصادية في المنطقة من خلال ما يُعرف بالدبلوماسية الاستثمارية، وهي سياسة تستهدف بناء النفوذ عبر تمويل مشروعات البنية التحتية والموانئ والطرق في الدول المجاورة، مما يمنحها قدرة على توجيه تلك الاقتصادات نحو الاعتماد المتزايد على التمويل الصيني (النجار، 2023)، وتشير التحليلات إلى أنّ هذا النمط من التمويل لا يقتصر على الأبعاد الاقتصادية، بل يمتد إلى التأثير السياسي من

خلال خلق علاقات مصلحية تجعل الدول المستفيدة أكثر استعدادًا لتبني مواقف تتوافق مع الرؤية الصينية في القضايا الإقليمية.

وإلى جانب هذه الجوانب، تُظهر بعض الدراسات أنّ الصين توظّف قدراتها الاقتصادية لمواجهة أي ضغط سياسي أو تجاري محتمل من القوى الكبرى، خاصةً الولايات المتحدة واليابان، إذ تخلق الصين عبر استثماراتها علاقات تشابك اقتصادي تجعل فرض العزلة الاقتصادية أو العقوبات الاقتصادية عليها أمراً أكثر تعقيداً (النويمات، 2021)، ويشير هذا النهج إلى تطوّر الفكر الاستراتيجي الصيني من التركيز على القوّة العسكرية إلى تبني أدوات القوّة الاقتصادية الناعمة التي تُمكنها من توسيع نفوذها دون الدخول في مواجهات مباشرة.

وفي المحصلة، يتّضح أنّ مصالح الصين الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي تشكّل محوراً مركزياً لاستراتيجيتها الكبرى الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانتها كقوّة اقتصادية عالمية، فهي لا تسعى فقط إلى تأمين موارد الطاقة أو حماية خطوط التجارة، بل إلى بناء منظومة اقتصادية مترابطة تربط الدول المجاورة بها عبر التجارة والاستثمار والمشروعات المشتركة، وبذلك يتحوّل بحر الصين الجنوبي من مجرد ممرّ بحري إلى فضاء استراتيجي متكامل يجمع بين الأمن والاقتصاد والتنمية (اليومي، 2024).

المبحث الثاني: النفوذ الاقتصادي الأمريكي وآلياته في مواجهة الصعود الصيني في المنطقة

تولي الولايات المتحدة اهتماماً متزايداً بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ باعتبارها ساحة محورية لمعادلة النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي بينها وبين الصين، إذ ترى واشنطن أنّ استدامة قوتها الاقتصادية تتطلب التحكم في تدفق التجارة العالمية، والسيطرة على سلاسل التوريد في القطاعات الحيوية، وتأمين الشركاء التجاريين، ومن هذا المنطلق، تُعدّ أدوات النفوذ الاقتصادي جزءاً أساسياً من استراتيجيتها لمواجهة الصعود الصيني، إذ تستخدم شبكة من الاتفاقيات الاقتصادية والمبادرات التجارية وآليات التمويل متعدّدة الأطراف لتحقيق أهدافها، بما يتجاوز البُعد العسكري والتحالفات التقليدية (جلول وغربي، 2024).

من أبرز هذه الآليات إطلاق الولايات المتحدة لمبادرات مثل الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF)، الذي يهدف إلى جمع نحو 1.5 مليار شخص ضمن إطار تجاري واستثماري يحافظ على مصالح حلفاء واشنطن في مواجهة مبادرات الصين الاقتصادية، مثل مبادرة الحزام والطريق، ويعكس هذا التوجّه استخدام الاقتصاد كأداة ردع ضمن المنافسة مع الصين، من خلال تقديم بدائل تجارية واستثمارية تجعل الدول الإقليمية أقلّ انجذاباً للمنظومة الصينية (عبد العاطي، 2025)، وبهذا تتحوّل الاستراتيجية الأميركية من مجرد الرد العسكري إلى إعادة صياغة البيئة الاقتصادية الإقليمية بما يخدم موازنة النفوذ.

وتعزّز الولايات المتحدة قدرات شركائها الإقليميين اقتصادياً من خلال تزويدهم بالتمويل، والتكنولوجيا، والولوج إلى شبكة سلاسل التوريد الأميركية، وذلك عبر اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والاستثمار في البنى التحتية الحيوية، ويسهم هذا في تمكين الحلفاء في إنشاء شبكة من الدول المرتبطة اقتصادياً بالولايات المتحدة، لتشكل موازناً طبيعياً للصين، وتجنّب واشنطن تحمّل التواجد الفردي المباشر (عطا الله، 2021)، ومن هنا يتّضح أنّ السياسة الأميركية لا تستخدم البُعد الاقتصادي لتعزيز موقعها في المنافسة فحسب، بل لتحويله إلى قوة ردع أمام الصين.

إضافةً إلى ذلك، توظّف واشنطن أداة العقوبات الاقتصادية والقيود التجارية في تقويض قدرة الصين على الوصول إلى رؤوس الأموال والتقنيات المتقدّمة، فمن خلال اعتماد الدولار الأميركي كمحور للنظام المالي الدولي وعلاقتها بالبنوك العالمية، تستطيع الولايات المتحدة فرض ضغوط اقتصادية تؤثر في الحسابات التعاونية للصين مع الدول الصغيرة، ما يُضعف مواقعها التفاوضية (مختاري، 2021)، ويُشكل هذا النوع من الحرب الاقتصادية اللينة أرضية للتنافس بعيداً عن المواجهة العسكرية المباشرة.

كما تعمل الولايات المتحدة على تنشيط دور المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) ومجموعة الدائرة الاقتصادية للبلدان الآسيوية - الأميركية، باعتبارها منصات استراتيجية لترويج النظم الاقتصادية المفتوحة والمعايير الأميركية في التجارة، وحوكمة الشركات، والامتثال المالي، وتُستخدم هذه المؤسسات لتعزيز الشفافية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وتكريس قواعد السوق الحرة، بما يتماشى مع الرؤية الأميركية للاندماج الاقتصادي العالمي، ومن خلال هذه الآليات، تسعى واشنطن إلى بناء شبكات تجارية واستثمارية عابرة للحدود، تُرسّخ الترابط الاقتصادي مع الدول الآسيوية، وتقلّص من قدرة الصين على فرض نماذجها البديلة القائمة على مركزية الدولة والتمويل المشروط (عطا الله، 2021)، ويُعدّ هذا التوجّه جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية الإقليمية، بما يحدّ من هامش المناورة الصيني، ويُعزّز من قدرة الولايات المتحدة على ضبط التوازنات الجيو-اقتصادية في منطقة الإندو-باسيفيك، ويؤكد هذا أنّ بناء القواعد المؤسساتية الاقتصادية جزء أساسي من استراتيجية النفوذ الأميركي، وليس مجرد توقيع اتفاقات ثنائية.

من جهة أخرى، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز حضورها الاقتصادي في منطقة الإندو-باسيفيك من خلال الاستثمار في البنى التحتية الحيوية، مثل تطوير الموانئ البحرية، ومحطات الطاقة، والشبكات الرقمية، في دول مثل الهند، إندونيسيا، وفيتنام. وتُستخدم هذه الاستثمارات كأدوات جيو-اقتصادية تهدف إلى تثبيت نفوذ طويل الأمد وربط الدول الإقليمية بسلاسل القيمة الأميركية، بما يضمن تدفقات تجارية واستثمارية مستقرة

بعيداً عن الهيمنة الصينية. كما تسعى واشنطن إلى تقديم نموذج تمويلي بديل يتميز بالشفافية والاستدامة، في مواجهة ما يُعرف بـ"فخ الديون" المرتبط ببعض مشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينية (الربيعي، 2020)، وبذلك تتحوّل القوّة الاقتصادية إلى عامل جذب استراتيجي لدعم النفوذ قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، ويعكس تحوّلاً في الاستراتيجية الأمريكية من التركيز على الردع العسكري إلى بناء شراكات اقتصادية عميقة، تُعيد تشكيل البيئة الإقليمية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، ويحدّ من قدرة الصين على توسيع نفوذها الاقتصادي عبر أدوات التمويل والبنية التحتية.

وتسعى الولايات المتحدة إلى إعادة هندسة سلاسل القيمة العالمية لتقليل اعتمادها على الصين، عبر توسيع الاستثمار في الدول التي تُعدّ جزءاً من الإحاطة الاقتصادية بالصين، مثل الهند، فيتنام، إندونيسيا، والفلبين، ويشمل هذا التوجّه دعم البنية التحتية الرقمية، وتطوير الصناعات التحويلية، وتعزيز الشراكات التجارية التي تضمن تدفّقات مستقرة للسلع والخدمات بعيداً عن الهيمنة الصينية، ويُعد هذا المسار جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تقليص المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على الصين في مجالات حيوية مثل أشباه الموصلات، المعادن النادرة، والمكوّنات الإلكترونية (مختاري، 2021)، ومن هنا يظهر بوضوح أنّ الولايات المتحدة لا تكتفي بمحاصرة النفوذ الصيني عبر التحالفات والدبلوماسية، بل تعمل على ترميم بنيتها الاقتصادية لتصبح أكثر مرونة واستدامة.

وأخيراً، تستخدم واشنطن أدوات الدبلوماسية المالية عبر مؤسسات التمويل التنموية الإقليمية، مثل بنك التنمية الآسيوي ومؤسسة التمويل الدولية، إلى جانب برامج المساعدات الاقتصادية الثنائية، لتعزيز الروابط الاقتصادية مع دول آسيا والمحيط الهادئ، وتوجّه هذه الأدوات نحو تمويل مشاريع البنية التحتية، وتطوير سلاسل التوريد، ودعم التحوّل الرقمي، ما يخلق اعتماداً متبادلاً يعزّز من النفوذ الأميركي ويحدّ من قدرة الصين على فرض نموذجها الاقتصادي الأحادي في المنطقة، كما تسعى الولايات المتحدة من خلال هذه المبادرات إلى تقديم بدائل تمويلية أكثر شفافية واستدامة مقارنةً بنموذج التمويل الصيني، الذي غالباً ما يُتهم بأنه يفرض شروطاً غير متوازنة على الدول المستفيدة (عبد العاطي، 2025)

ويُظهر هذا النهج أنّ النفوذ الاقتصادي الأميركي لم يعد مجرد أداة داعمة للسياسة الخارجية، بل أصبح مكوّناً استراتيجياً متكاملًا ضمن تنافس شامل مع الصين، حيث يُوظّف الاقتصاد كوسيلة للردع والتأثير، إلى جانب القوّة العسكرية والدبلوماسية التقليدية، ويعكس هذا التوجّه تحوّلاً في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية نحو بناء بيئة اقتصادية إقليمية أكثر انفتاحاً وتعددية، تُقلّل من جاذبية النموذج الصيني القائم على المركزية والارتباط المالي طويل الأمد.

الخاتمة

استعرض البحث التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي من خلال تحليل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية للنزاع، مع التركيز على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وطبيعة المصالح المتعارضة بين القوتين، وأشكال الصراع وأدوات التنافس المستخدمة، وقد هدفت الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة البحث الفرعية المتعلقة بتأثير هذا التنافس على تعزيز القوة العسكرية، والقدرة السياسية، والنفوذ الاقتصادي لكل من الصين والولايات المتحدة، وهو ما تحقق عبر تحليل التحركات العسكرية، والسياسات الدبلوماسية، والاستراتيجيات الاقتصادية لكل طرف.

وتشير نتائج البحث إلى أنّ بحر الصين الجنوبي يشكّل نقطة استراتيجية حيوية بسبب موقعه الجغرافي، كونه ممراً رئيسياً للتجارة العالمية وشریاناً أساسياً لنقل الطاقة، وأنّ النزاع نابع من تضارب المصالح بين القوتين، حيث تسعى الصين لتعزيز سيطرتها البحرية وتأمين طرق التجارة وتوسيع نفوذها الإقليمي، بينما تحرص الولايات المتحدة على منع الهيمنة الصينية الأحادية وضمان حرية الملاحة وفق النظام الدولي، ويظهر الصراع في شكل مواجهات بحرية وجوية غير مباشرة، وضغوط دبلوماسية، واستخدام الأدوات الاقتصادية والعسكرية كوسائل تنافسية، دون الوصول إلى مواجهة مسلحة مباشرة، ما يعكس طبيعة التوتر المستمر والمتصاعد.

كما تبين أنّ التنافس أسهم في تعزيز البعد العسكري لكل من الطرفين؛ إذ استثمرت الصين في بناء قواعد عسكرية متقدمة على الجزر المتنازع عليها، وتحديث منظومات المراقبة، وتوسيع شبكة الشراكات الاقتصادية ضمن مبادرة الحزام والطريق، لتعميق نفوذها البحري والتجاري، وفي المقابل، ركزت الولايات المتحدة على تحالفاتها الإقليمية والتدريبات العسكرية المشتركة والضغط السياسي والاقتصادي، بهدف كبح تمدد النفوذ الصيني، مما أدى إلى حالة من التصعيد التدريجي بين الطرفين، حيث يواصل كل منهما تعزيز قدراته العسكرية لحماية مصالحه الاستراتيجية وتحقيق توازن قوى في المنطقة.

أما على الصعيد السياسي، فقد أسهم التنافس في تعزيز قدرة كلا البلدين على إدارة النفوذ الإقليمي والدبلوماسي، فعملت الصين على توسيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع دول جنوب شرق آسيا، بما يضمن لها قاعدة دعم إقليمي، بينما ركزت الولايات المتحدة على بناء شراكات استراتيجية متعدّدة الأطراف، ودعم الحلفاء اقتصادياً وسياسياً لتعزيز موقفها الإقليمي، ما جعل التوازن السياسي مرهوناً بقدرة الأطراف على إدارة تناقض مصالحها دون الوصول إلى مواجهة مسلحة شاملة.

ومن الناحية الاقتصادية، أظهر البحث أنّ التنافس عزّز النفوذ الاقتصادي لكل من الصين والولايات المتحدة، فقد حرصت الصين على استثمار الموانئ والموارد البحرية وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية لدعم صناعاتها، بينما عملت الولايات المتحدة على إعادة هندسة سلاسل القيمة العالمية وتقديم بدائل تمويلية واستثمارية شفافة لدول الإندو-باسيفيك، بما يضمن تقليل اعتمادها على الصين وخلق شبكة اقتصادية مرتبطة بها.

كما تشير النتائج أيضاً إلى أنّ النزاع يمتد إلى أبعاد تقنية ولوجستية، حيث تستخدم الصين النفوذ الجيو-اقتصادي الرقمي واللوجستي، فيما تسعى الولايات المتحدة لحشد الدعم المؤسسي والإقليمي لتعزيز حرية الملاحة وفرض المعايير الاقتصادية والسياسية الأمريكية، ما يجعل التوازن الإقليمي والدولي مرهوناً بقدرة الأطراف على إدارة مصالحها المتناقضة عبر الحوار والتعاون متعدّد الأطراف.

ويعكس التنافس الأمريكي - الصيني في بحر الصين الجنوبي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، حيث تسعى الدول العظمى لتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية في غياب سلطة مركزية تحكم النظام الدولي، مع اعتبار الموقع الجيوستراتيجي للبحر عاملاً حاسماً يدفع الطرفين لاتخاذ مواقف متشددة لحماية مصالحهما الحيوية.

من المنظور المستقبلي، توضح النتائج أهمية تعزيز التعاون الدبلوماسي والوساطات الإقليمية والدولية، وتطوير المبادرات القانونية الدولية لضبط الأوضاع، بما يضمن حرية الملاحة ويقلّل احتمالات التصعيد العسكري، كما تؤكد النتائج أنّ التوازن بين النفوذ الاقتصادي والضغط الدبلوماسي والاستراتيجيات المتبادلة بين القوى الكبرى سيظل عاملاً محورياً في الحفاظ على استقرار إقليمي مستدام في بحر الصين الجنوبي.

ويوصي البحث بضرورة تكثيف التعاون الدبلوماسي بين الدول المعنية، وتعزيز الدور الفعّال للوساطات الإقليمية والدولية، والالتزام بالمبادرات القانونية الدولية لضمان حرية الملاحة، مع التركيز على خلق توازن مستدام بين النفوذ الاقتصادي والضغط الدبلوماسي، واعتماد استراتيجيات متبادلة تساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقليل احتمالات التصعيد العسكري في بحر الصين الجنوبي.

التوصيات

- تشجيع الحلول الدبلوماسية والحوار بين الدول المعنية لتقليل التوتر في بحر الصين الجنوبي.
- تعزيز دور المنظمات الدولية في تنظيم النزاعات البحرية وفق القانون الدولي.
- دعم مبادرات التعاون الإقليمي للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.
- العمل على ضمان حرية الملاحة والتجارة الدولية دون تصعيد عسكري.

- إجراء المزيد من الدراسات الأكاديمية لفهم تطورات التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة.

المراجع

1. أحمد، حميد شهاب وإبراهيم، كمال سمين (2022)، توظيف القوة العسكرية في السياسة الصينية – بحر الصين الجنوبي أنموذجاً، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 2، العدد 44، ص. ص. 21 – 40.
2. البيومي، أحمد سيد (2024)، النفوذ الصيني في آسيا والمجال البحري: قراءة في التحوّلات الاقتصادية والأمنية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 2، العدد 59، ص. ص. 117 – 142.
3. الربيعي، محمد عبد الحسين (2020)، التنافس الأمريكي الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: دراسة في الأبعاد الجيو اقتصادية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، المجلد 2، العدد 76، ص. ص. 55 – 78.
4. النجار، محمود (2023)، مبادرة الحزام والطريق: أداة الصين لتوسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي في آسيا، مجلة دراسات شرق آسيوية، جامعة البلقاء التطبيقية، المجلد 5، العدد 2، ص. ص. 115-138.
5. النويمات، عادل (2021)، تأثير الموقع والثروة في دول آسيا الوسطى على علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة وروسيا (1992 – 2013)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 48، العدد 3.
6. جاد الحق، محمد حامد سيد ومقلد، إسماعيل صبري وبدوي، منير محمود (2023)، ردود فعل دول جنوب شرق آسيا تجاه الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي: الفلبين وفيتنام نموذجاناً، جامعة أسيوط، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 78، يونيو، ص. ص. 253 – 288.
7. جلول، لخداري وغربي، محمد (2024)، التنافس الجيو استراتيجي الأمريكي الصيني للسيطرة على مناطق النفوذ في منطقة (آسيا – المحيط الهادئ)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، ص. ص. 502 – 521.
8. حطّاب، عبد المالك ومشعالي، إبراهيم (2019)، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، جامعة خميس مليانة وجامعة الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3، ص. ص. 746 – 761.

9. حسين، منتهى علي (2024)، التداخيات الإقليمية والدولية للنزاعات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العراق، ص. ص. 591 – 630.
10. دغبوش، عبد العباس فضيخ والرشد، نور حسين (2022)، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المجلد 5، العدد 14، ص. ص. 156 – 190.
11. رضا، كريم (2022)، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لتبعاتها على الأمن الدولي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، ص. ص. 671 – 688.
12. رمضان، ابتسام وبوروي، عبد اللطيف (2018)، التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، يوليو، ص. ص. 98 – 109.
13. عابدين، السيد صدقي (2016)، سياسات الولايات المتحدة تجاه بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسات الدولية، يونيو.
14. عاطف، أحمد (2014)، استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ: 8 يوليو.
15. عبد العاطي، عمرو (2025)، الصعود الصيني والسياسة الأمريكية تجاه منطقة الإندو – باسيفيك، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 26، العدد 2، ص. ص. 307 – 332.
16. عبد اللطيف، تامر محمد سامي (2024)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 9، العدد 18، ص. ص. 271 – 326.
17. عبد الله، شيماء فاروق سلامة (2025)، أثر القوّة الذكية الصينية على تطوّر النزاعات في بحر الصين الجنوبي، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، السنة الرابعة، العدد الأول، إبريل، ص. ص. 647 – 678.
18. عطا الله، رهام خيرة (2020)، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الصين، أطروحة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصّص الدراسات الإقليمية، جامعة الجزائر 3.
19. علي، منتهى وخلف، حسين مزهر (2023)، بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني، مجلة دراسات دولية، العدد 94، ص. ص. 533 – 563.

20. كلاع، شريفة (2021)، النزاع الأمريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 5، العدد 2، أكتوبر.
21. لطفي، صور (2025)، المعضلة الأمنية في شرق آسيا من منظور جيوبوليتيكي صيني: دراسة حالة بحر الصين الجنوبي، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 1، ص. ص. 720 – 742.
22. ماهر، إسماعيل إبراهيم (2022)، المصالح الدولية في بحر الصين الجنوبي: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 2، العدد 4، ص. ص. 95 – 127.
23. مبروك، شريف شعبان (2016)، الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر بتاريخ: 13 مارس.
24. محمد، سمر إبراهيم (2023)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو – باسيفيك، مجلة آفاق آسيوية، العدد 11، ص. ص. 123 – 143.
25. محمد، منى هاني (2024)، أثر النزاع في بحر الصين الجنوبي على البيئة السياسية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 22، إبريل، ص. ص. 243 – 270.
26. محمود، هشام (2025)، بحر الصين الجنوبي.. شريان للتجارة العالمية أم ساحة للصراع الاقتصادي؟، صحيفة الاقتصادية، نشر بتاريخ: 16 أغسطس.
27. مختاري، عبد الرزاق (2021)، التوجّه الأمريكي الجديد لتطويق النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 35، العدد 2، ص. ص. 788 – 805.
28. مخلف، محمد خير (2014)، الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية: الافتراضات والتصنيفات والأسس، رؤية تحليلية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 40، ص. ص. 15 – 40.
29. مطر، إبراهيم حردان وهندي، كاظم وصال (2024)، الإدراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة جنوب شرق آسيا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 19، ص. ص. 1 – 19.